قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٥

بالموافقة على التعديل الثامن لاتفاقية المساعدة

والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠

بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية

بشأن مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــــرر :

(مـــادة وحيدة)

ووفق على التعديل الثامن لاتفاقية المساعدة والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ ربيع الأول سنة ١٤٣٦ هـ

(الموافق ١٥ يناير سنة ٢٠١٥ م) .

عبد الفتاح السيسى

اتفاقية مساعدة الوكالة الأمريكية
للتنمية الدولية رقم (١ / ٢٩٤ - ٢٦٣)

التعديل الثامن

لاتفاقية المساعدة

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

بشأن

مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة

التعديل الثامن المؤرخ لاتفاقية المساعدة الموقعة فى ١٣ سبتمبر ٢٠٠٥ بين جمهورية مصر العربية (ج.م.ع / الممنوح) والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة فى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) لمبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة ، والتى تم توقيع آخر تعديل لها فى ١٩ يناير ٢٠١١ (المعدلة ، «اتفاقية مساعدة») .

بند ١ - تعديل :

تعدل اتفاقية المساعدة كما يلى :

(أ) تعدل المادة ٣ بند ٣-١ (أ) بحذف عبارة «ثمانية وتسعين مليونًا وأربعمائة واثنين وسبعين ألفًا وتسعمائة وستة وتسعين دولاراً أمريكيًا (٩٨٤٧٢٩٩٦ دولاراً أمريكيًا)» ويحل محلها عبارة «مائة وسبعة ملايين وثلاثمائة واثنين وثلاثين ألفًا وتسعمائة وستة وتسعين دولاراً أمريكيًا (١٠٧٣٣٢٩٩٦ دولاراً أمريكيًا)» .

(ب) تعدل المادة ٣ بند ٣-١ (ب) بحذف عبارة «مائة وثلاثة ملايين وسبعمائة وسبعة وثمانين ألف دولار أمريكى (١٠٣٧٨٧٠٠٠ دولار أمريكى») ويحل محلها عبارة «مائة وتسعة ملايين وتسعمائة واثنين وثمانين ألفًا وتسعمائة وستة وتسعين دولاراً أمريكيًا (١٠٩٩٨٢٩٩٦ دولاراً أمريكيًا») .

(جـ) تعدل المادة ٤ فقرة (أ) بحذف عبارة « ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤» ويحل محلها عبارة « ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧» .

(د) يحذف بالكامل الملحق رقم (١) من اتفاقية المساعدة ويحل محله الملحق رقم (١) المعدل والمرفق بهذا التعديل .

بند ٢ - لغة التعديل :

حرر التعديل الثامن باللغتين العربية والإنجليزية ، وفى حالة وجود اختلاف فى التفسير بين النصين يُعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

بند ٣ - الاتفاقية بالكامل :

بخلاف ما تم تعديله أو تغييره بموجب هذا التعديل تظل الاتفاقية نافذة ومحتفظة بكامل قوتها وآثارها القانونية وفقًا لما تنص عليه من أحكام .

بند ٤ - السريان :

يدخل التعديل الثامن حيز النفاذ من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

بند ٥ - التصديق :

تتخذ جمهورية مصر العربية الخطوات الضرورية لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على التعديل الثامن وتخطر الوكالة بإتمام التصديق .

وإشهاداً على ما تقدم فإن كلا من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية كلٌ من خلال ممثليه المفوضين قد وقعتا على هذا التعديل الثامن وتم تسليمه فى القاهرة، بتاريخ .

عن حكومة
جمهورية مصر العربية

التوقيع :

الاسم : **نجلاء الاهوانى**

الوظيفة : وزيرة التعاون الدولى

عن حكومة
الولايات المتحدة الأمريكية

التوقيع :

الاسم : **مارى اوت**

الوظيفة : مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مصر

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بالتعديل الثامن فقد وقع ممثلها عليه باسمه .

وزارة العدل

التوقيع :

الاســم : **المستشار / محفوظ صابر**

الوظيفة : وزير العدل

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بالتعديل الثامن فقد وقع ممثلها عليه باسمه .

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى

التوقيع :

الاســـم : **د.اشرف العربى**

الوظيفة : وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى .

ملحق (١) المعدل

الوصف التفصيلى

التعديل الثامن

لمبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة

اتفاقية مساعدة رقم (٢٩٤/١ - ٢٦٣)

ملحوظة : هذا التعديل يتضمن فقط الأنشطة الحالية و/أو الأنشطة المستقبلية فى إطار هذه الاتفاقية . هذا التعديل لا يحل محل أو يعد استبدالاً للأنشطة التى تنفذ طبقًا لبنود الاتفاقية الأصلية، الاتفاقية والتعديلات السابقة بها ، تشمل الإصدارات السابقة لملحق (١) .

أولاً - التمهيد :

يصف هذا الملحق الأنشطة التى يتعين تنفيذها باستخدام الأموال المخصصة لهذه الاتفاقية ، ولا يفسر أى أمر مما يرد بهذا الملحق رقم (١) على أنه تعديل لأية تعريفات أو أحكام لهذه الاتفاقية ، وفى حدود تعريفات الهدف ومجالات البرنامج وعناصره الواردة فى البندين (٢-١ و ٢-٢) ، يجوز تعديل هذا الملحق رقم (١) باتفاق مكتوب للممثلين المعتمدين للطرفين دون الحاجة إلى تعديل رسمى للاتفاقية على ألا يتم تغيير هدف البرنامج ومجالاته وعناصره كما هو موضح فى المادة الثانية لهذه الاتفاقية .

ثانيًا - الخلفية :

تعد الإدارة الحكومية الرشيدة والمشاركة الفعالة للمواطنين فى الحياة العامة من مقتضيات تيسير وتعزيز النمو الاقتصادى والتنمية ، وتتناول اتفاقية المساعدة بطريقة منهجية مكونات رئيسية من أوجه العملية الديمقراطية ، ويعد وجود نظام قضائى فعال يكفل حقوق المواطنين فى الإجراءات القانونية أحد متطلبات الاقتصاد الحديث ، ويساعد وجود إدارة حكومية - تتسم بالفعالية والشفافية والقدرة على الاستجابة على الصعيدين الإقليمى والمحلى - على بناء وتوطيد ثقة المواطن بالحكومة والعملية الديمقراطية .

ثالثا - عناصر البرنامج ومؤشراته :

تساهم المبادرات الحكومية وبرنامج المشاركة فى تحقيق هدف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المتعلق بـ «الحكم العادل والديمقراطى» .

ولتحقيق هذا الهدف، ستركز الأنشطة الحالية والمستقبلية على مجالى البرنامج وهما : «سيادة القانون وحقوق الإنسان» و « الحكم الجيد» . «والأنشطة السابقة فى إطار هذه الاتفاقية التى ركزت أيضًا على المجتمع المدنى» .

يتضمن عناصر مجال البرنامج المتمثل فى «سيادة القانون وحقوق الإنسان» فى هذا التعديل «النظام القضائى» . يعمل عنصر «النظام القضائى» على : (أ) زيادة معرفة القضاة، وتعزيز قدرتهم على القيام بواجباتهم بشكل دقيق ومنصف ، وزيادة كفاءة إدارة الإجراءات القضائية وما يتصل بها ، (ب) تزويد القضاة وموظفى الدعم الإدارى والفنى بالمعلومات والمهارات والقدرات اللازمة لتنفيذ واستدامة مبادرات الإصلاح ، (ج) زيادة القدرة للحصول على الخدمات القانونية خاصة بالنسبة للسيدات والمتهمين من الفقراء فى قضايا جنائية والمساهمة فى حصول هؤلاء الأفراد على معاملة عادلة ، (د) دعم التنمية المؤسسية لوزارة العدل من خلال إتاحة التعليم المستمر والتدريب المهنى للقضاة والموظفين الإداريين ، و (هـ) دعم وزارة العدل لإنشاء أكاديمية تدريب قضائى جديدة من خلال تطوير مناهج دراسية شاملة وتحسين قدرات المدربين بالمركز القومى للتدريب القضائى .

يتضمن مجال برنامج «الحكم الجيد» العناصر التالية : «الحكومة المحلية واللامركزية» ، و «الوظائف والعمليات التشريعية» للعمل على دعم وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى فى : (أ) زيادة الموارد المالية المصرية المتاحة للإدارة المحلية من أجل الاستجابة لأولويات المجتمع ، (ب) تشجيع آليات المشاركة فى تخطيط وتخصيص ومراقبة استخدام الموارد ، و(ج) تعزيز القدرات الإدارية والإطار القانونى للإدارة المحلية لإدارة الموارد بكفاءة وشفافية ، (د) تقديم الدعم الفنى للجان الإدارة المحلية والموازنة والتخطيط بالبرلمان ، (هـ) مساعدة وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى فى التدريب ودعم بناء القدرات للمجالس الشعبية المحلية الجديدة، (و) دعم أفضل الممارسات فى مجال مكافحة الفساد للإدارة المحلية .

سيساهم جزئيًا تنفيذ المبادرات الحكومية وبرنامج المشاركة، فى تحقيق إنجازات مجالات البرنامج وعناصره الموضحة أعلاه، وسيتم قياس هذه الإنجازات باستخدام المؤشرات التوضيحية مثل :

(هـ) مشروع التخطيط الفعال والخدمات :

النسبة المئوية للإيرادات المحققة على المستوى المحلى والتى تحتفظ بها الإدارة المحلية فى المحافظات المستهدفة .

دور فعال للمجالس الشعبية المحلية فى تخطيط وتخصيص ومراقبة الموازنات المحلية على مستوى المحافظة والإدارة والقرية .

قيام المجالس التنفيذية الفعالة بدور كبير للمشاركة فى الميزانية والتخطيط .

الاستراتيجية القومية والإطار القانونى والذى يتيح شكلاً من أشكال اللامركزية المالية والإدارية والسياسية .

تحسين الاستجابة والمساءلة والشفافية فى هياكل الإدارة المحلية والمجالس المحلية .

رفع مستوى تقديم الخدمات العامة على مستوى المجتمع لتكون أكثر استجابة لأولويات المواطنين .

عدد الآليات المنفذة والمضادة لفساد الإدارة المحلية كنتيجة للمساعدة الفنية .

زيادة الآليات التى تتيح للمواطنين الانخراط فى الحكومة القومية الفرعية .

(ز) سيادة القانون :

القضاة ، والعاملون فى هذا المجال المدربون بشكل أفضل على إدارة العدالة الجنائية، وتطبيق المهارات الفنية .

القضاة ، وموظفو المحاكم المستفيدون من التسهيلات التعليمية أو المناهج الدراسية .

(ح) التعزيز البرلمانى :

عدد الفرص التدريبية المحسنة لأعضاء البرلمان .

عدد العمليات والإجراءات المحسنة للجان الفنية المختارة فى البرلمان .

رابعًا - الأنشطة :

يتعين أن تفى الأنشطة التى سيتم تنفيذها فى إطار اتفاقية المبادرات الحكومية وبرنامج المشاركة بالمعايير الأساسية للاختيار (كما هو موضح بالتفصيل أدناه) والتى تتضمن إثبات التوافق مع مجال البرنامج ، ووجود علاقة واضحة مع نتائج وعناصر البرنامج المراد تحقيقها ، وتحديد واضح للأنشطة وتكلفتها المقترحة وتوافقها مع الفوائد المتوقعة .

الأنشطة المذكورة هنا هى أنشطة توضيحية ، بينما الأنشطة الفعلية التى سيتم تمويلها ، ومجالات البرنامج ، والعناصر والمؤشرات ، يمكن مراجعتها بموجب اتفاق كتابى من قبل طرفى الاتفاقية .

(هـ) مشروع التخطيط الفعال والخدمات :

التعاون مع الحكومة المركزية والمحافظات الرائدة لتعظيم عملية تحصيل الأتعاب والرسوم والضرائب المقررة والاحتفاظ بها وفقًا للإطار القانونى الحالى المعمول به ، فى نفس الوقت، العمل على مستوى السياسات القومية مع متخذى القرار والجامعات والجهات المانحة الأخرى من أجل زيادة المرونة على المستوى المحلى فى تطبيق هذه الآليات ، وتحقيق الاستقلالية فى الاحتفاظ بالإيرادات الناشئة المتحصل عليها .

دعم الآليات التى تتيح مشاركة المواطنين فى عملية اتخاذ القرار على المستوى المحلى فيما يتعلق بأوجه استخدام الموارد الذاتية ، وتتوافق الآليات مع مناهج التخطيط الحالية بحيث يتمكن من خلالها المواطنون المحليون والمسئولون الشعبيون والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من المشاركة ، والمبادرة بالمشروعات التى تلبى أولويات المجتمع ، ويتعين أن تمكن هذه القنوات المشاركين فيها من ممارسة الرقابة والإشراف على قرارات وممارسات وأداء وحدات الإدارة المحلية .

تنمية وتقوية القدرة الإدارية لتسهيل اللامركزية ، مساعدة الإدارات المحلية فى تنمية قدراتها الإدارية من أجل إدارة موارد الدخل ومشروعات الاستثمار الرأسمالى بفاعلية وشفافية . سيتم إتاحة المساعدة الفنية والتدريب للوزارات المعنية التى تبادر بتطبيق الإدارة اللامركزية للمحافظة .

المساعدة فى تشكيل الاستراتيجية القومية والخطة التنفيذية بشأن اللامركزية فى مصر من خلال تقديم النصح الدقيق والهادف عن السياسات إلى وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، وكذلك وزارة المالية ، وغيرها من المؤسسات المصرية الرئيسية وأصحاب المصلحة .

الاستمرار فى دعم وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، لتحسين الكفاءات وتعزيز زيادة مشاركة المواطنين فى صنع القرار الذى يتعلق بتنمية المجتمع وتحسين تقديم الخدمات المحلية .

(ز) سيادة القانون :

دعم التنمية المؤسسية لوزارة العدل والهيئات ذات الصلة من خلال توفير برامج تدريبية متخصصة للقضاة ، سيتم تحديد الموضوعات المتخصصة بناء على تقييم الاحتياجات ، والتى يمكن أن تتضمن مواد مرتبطة بالقوانين الدولية ، والقوانين المصرية التى تم إقرارها حديثًا ، وإدارة العدالة الجنائية ، وتحسين القدرات التقنية .

بناء القدرة المؤسسية للمركز القومى للدراسات القضائية ، والأكاديمية القضائية المقترحة لتقديم تدريب فعال وتقنى ذات الصلة ، وتحسين مهارات التدريس لهيئة التدريس من خلال برامج تدريب المتدربين .

بناء المعرفة لأفضل الممارسات فى التعليم القضائى وأساليب التدريس من خلال الزيارات الدراسية الدولية المقارنة ذات الصلة .

(ح) التعزيز البرلمانى :

التعاون فى تصميم وتقديم برامج تدريبية مصممة خصيصًا للأعضاء الجدد فى البرلمان ، متضمنة الزيارات الدراسية التى تمكن أعضاء البرلمان من الانفتاح على الخبرات والعمليات والإجراءات البرلمانية الأخرى من خلال الملاحظة .

تقديم الدعم الفنى للجان فنية مختارة، مثل لجان الإدارة المحلية والتخطيط والموازنة ، لتحسين العمليات والإجراءات الداخلية لها حتى تتمكن من القيام بمسئولياتها بطريقة أكثر فاعلية وفى وقت مناسب .

خامساً - مصفوفة الأنشطة الحالية المتضمنة فى الملحق رقم (١) لاتفاقية مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة :

الاتفاقية/ البرنامج	مدة التنفيذ	الأهداف / المؤشرات	الأنشطة التفصيلية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية	المواقع الجغرافية
سيادة القانون	حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧	**الأهداف :** دعم مصر فى بناء سيادة القانون والحكم الرشيد من خلال تعزيز قدرة القضاء المصرى، متضمنًا القضاة المصريين، وبناء القدرة المؤسسية للمركز القومى للدراسات القضائية القائم ، ودعم إقامة الأكاديمية القضائية خلفاً له . **المؤشرات التوضيحية :** تدريب أفضل للقضاة على إدارة العدالة الجنائية ، وتطبيق المهارات الفنية . القضاة المستفيدون من تحسين التسهيلات التعليمية أو المناهج الدراسية . عدد القضاة المدربين . عدد المدربين الذين تم تدريبهم .	توفير برامج تدريبية متخصصة للقضاة بناءً على تقييم الاحتياجات ، والتى يمكن أن تتضمن مواداً مرتبطة بالقانون الدولى ، وأي قوانين مصرية تم إقرارها حديثاً ، وإدارة العدالة الجنائية ، وتحسين القدرات الفنية . العمل مع المركز القومى للدراسات القضائية والأكاديمية القضائية المقترحة لتقديم التدريب ، وتحسين مهارات التدريس لهيئة التدريس من خلال برامج تدريب المتدربين . بناء المعرفة لأفضل الممارسات فى التعليم القضائي وأساليب التدريس من خلال الزيارات الدراسية الدولية المقارنة ذات الصلة .	وزارة العدل المركز القومى للدراسات القضائية الأكاديمية القضائية المقترحة	القاهرة (سيتم التدريب فى القاهرة ، إلا أنه سيشمل القضاة من جميع أنحاء مصر)

الاتفاقية/ البرنامج	مدة التنفيذ	الأهداف / المؤشرات	الأنشطة التفصيلية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية	المواقع الجغرافية
التخطيط الفعال والخدمات	حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٧	**الأهداف :** زيادة الموارد المالية المصرية المتاحة للإدارة المحلية من أجل الاستجابة لأولويات المجتمع . تشجيع آليات المشاركة فى تخطيط وتخصيص ومراقبة استخدام الموارد . تعزيز القدرات الإدارية والإطار القانونى للإدارة المحلية من أجل إدارة الموارد بكفاءة وشفافية . **المؤشرات التوضيحية :** النسبة المئوية للإيرادات المحققة على المستوى المحلى والتى تحتفظ بها الإدارة المحلية فى المحافظات المستهدفة . دور فعال للمجالس الشعبية المحلية فى تخطيط وتخصيص ومراقبة الموازنات المحلية على مستوى المحافظة والإدارة والقرية .	التعاون مع الحكومة المركزية والمحافظات الرائدة لتعظيم عملية تحصيل الأتعاب والرسوم والضرائب المقررة واستخدامها وفقًا للإطار القانونى المعمول به والاحتفاظ بها . العمل فى نفس الوقت على مستوى السياسات القومية مع متخذى القرار والجامعات والجهات المانحة الأخرى من أجل زيادة المرونة على المستوى المحلى فى تطبيق هذه الآليات ، وتحقيق الاستقلالية فى استخدام الإيرادات الناشئة المتحصل عليها . دعم الآليات التى تتيح مشاركة المواطنين فى عملية اتخاذ القرار على المستوى المحلى بشأن استخدام الموارد الذاتية . تتوافق الآليات مع مناهج التخطيط الحالية بحيث يتمكن من خلالها المواطنون المحليون والمسئولون الشعبيون والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من المشاركة ، والمبادرة بالمشروعات التى تلبى أولويات المجتمع . ويتعين أن تمكن هذه القنوات المشاركين فيها من الرقابة والإشراف على قرارات وممارسات وأداء وحدات الإدارة المحلية .	وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى وزارة المالية الإدارات والمجالس المحلية البرلمان	القاهرة (بالتعاون مع المحافظات على أساس احتياجات المساعدة الفنية)

الاتفاقية/ البرنامج	مدة التنفيذ	الأهداف / المؤشرات	الأنشطة التفصيلية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية	المواقع الجغرافية
		قيام المجالس التنفيذية الفعالة بدور كبير للمشاركة فى الميزانية والتخطيط . الاستراتيجية القومية والإطار القانونى والذى يتيح شكلاً من أشكال اللامركزية المالية والإدارية والسياسية . تحسين الاستجابة والمساءلة والشفافية فى هياكل الإدارة المحلية والمجالس المحلية . رفع مستوى تقديم الخدمات العامة على مستوى المجتمع لتكون أكثر استجابة لأولويات المواطنين . عدد الآليات المنفذة والمضادة للفساد والمطبقة كنتيجة للمساعدة الفنية . زيادة الآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط فى الحكومة القومية الفرعية . عدد الفرص التدريبية المحسنة لأعضاء البرلمان . عدد العمليات والإجراءات المحسنة للجان الفنية المختارة فى البرلمان .	تنمية وتقوية القدرة الإدارية لتسهيل اللامركزية . مساعدة الحكومات المحلية فى تنمية قدراتها الإدارية من أجل إدارة موارد الدخل ومشروعات الاستثمار الرأسمالى بفاعلية وشفافية . سيتم إتاحة المساعدة الفنية والتدريب للوزارات المعنية التى تبادر بتطبيق الإدارة اللامركزية للمحافظة . المساعدة فى تشكيل الاستراتيجية القومية والخطة التنفيذية بشأن اللامركزية فى مصر من خلال تقديم النصح الدقيق والهادف عن السياسات للحكومة المصرية . الاستمرار فى دعم وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، والإدارات والمجالس المحلية لتحسين الكفاءات وتعزيز زيادة مشاركة المواطنين فى صنع القرار الذي يتعلق بتنمية المجتمع وتحسين تقديم الخدمات المحلية . التعاون فى تصميم وتقديم برامج تدريبية مصممة خصيصًا للأعضاء الجدد فى البرلمان ، متضمنة الزيارات الدراسية التى تمكن أعضاء البرلمان من الانفتاح على الخبرات والعمليات والإجراءات البرلمانية الأخرى من خلال الملاحظة . تقديم الدعم الفنى للجان فنية مختارة ، مثل لجان الإدارة المحلية ، والتخطيط والموازنة ، لتحسين العمليات والإجراءات الداخلية لها حتى تتمكن من القيام بمسئولياتها بطريقة أكثر فاعلية وفى وقت مناسب .		

تعريفات :

يشير المشروع / البرنامج إلى النشاط العام أو مجموعة من التداخلات المُنفذة على مدًى زمنى محدد بهدف تحقيق نتيجة تنموية متميزة (غرض المشروع) من خلال حل المشاكل المصاحبة للتنفيذ .

مدة التنفيذ تشير إلى تاريخ بداية وانتهاء اتفاقية المساعدة ككل ، أو أى تاريخ آخر قد ينطبق على مشروع أو برنامج معين .

الأهداف / المؤشرات : هى على النحو المحدد في جميع أنحاء هذا الاتفاق .

الأنشطة المفصلة : هى أنشطة توضيحية تتعلق بمشروع محتمل وتنفيذ البرنامج .

الوكالة النظيرة للحكومة المصرية : هى الجهة (أو الجهات) المناظرة لهذا المشروع أو البرنامج المحدد .

الموقع الجغرافى : هو المنطقة الجغرافية المتوقع أن يتم فيها تنفيذ التداخلات .

سادسا - أدوار ومسئوليات الأطراف :

(أ) جمهورية مصر العربية :

تكون وزارة العدل الوزارة المنفذة لأنشطة سيادة القانون متضمنة التدريب وبناء القدرات المؤسسية . وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى هى الوزارة المنفذة لنشاط التخطيط الفعال والخدمات وأنشطة التعزيز البرلمانى المتعلقة به بالتنسيق مع البرلمان المصرى .

يتم تشكيل لجنة تسيير خاصة بمشروع التخطيط الفعال والخدمات ، مكونة من ممثلين من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، ووزارة التعاون الدولى ، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، وغيرهم ممن يعتبر وجودهم ضرورياً من جانب ج.م.ع لمتابعة الاتجاه الاستراتيجى العام لمشروع التخطيط الفعال والخدمات . سوف تجتمع لجنة التسيير دوريًا بناءً على طلب وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى أو كلما اقتضت الضرورة .

يمكن تعيين جهات أخرى / مستفيدين آخرين كهيئات تمثل ج.م.ع فى تنفيذ الأنشطة ، بموجب خطابات تنفيذية بين الوكالة الأمريكية ووزارة التعاون الدولى .

بالإضافة إلى ذلك ، تكون الوزارة أو الجهة المناظرة مسئولة عن التعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى مراجعة أولويات ونهج البرنامج ، والتشاور مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كما هو مناسب ، والمشاركة فى عمليات التخطيط والتنفيذ .

(ب) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :

ستكون الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - بصفتها الجهة الممولة لهذه الاتفاقية - مسئولةً عن إبرام العقود والمنح وآليات التنفيذ الأخرى، لتنفيذ الأنشطة اللازمة لتحقيق النتائج الموضحة فى هذه الاتفاقية مع الأخذ فى الاعتبار الوقت الكافى للتخطيط المتقدم وتحقيق أقصى قدر من فاعلية البرمجة . ستدخل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى تلك المنح والاتفاقيات التعاونية والعقود ، أو التعديلات الجوهرية للنطاق الخاص بالعطاءات[1] بعد التشاور مع الوزارة أو الهيئة المناظرة .

بعد إبرام هذه العقود والمنح والاتفاقيات التعاونية فى إطار الفقرة أعلاه متضمنة التشاور كما هو مناسب ، ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإخطار الحكومة المصرية بالعطاءات الجديدة فى إطار اتفاقية المساعدة ، أو بالتغييرات الجوهرية لنطاق العمل الخاص بالعطاء القائم فى إطار اتفاقية المساعدة باستخدام الشكل الموضح فى الجدول بالمرفق (٢) . هذه العملية ستكون للأغراض المعلوماتية فقط وسيتم إتاحتها على أساس دورى ربع سنوى . عندما يتم إتاحة المرفق رقم (٢) فى إطار الفقرة أعلاه وبنود الاتفاقية ، سوف يفصل اسم المنفذ الرئيسى والأنشطة والبرامج والمنطقة الجغرافية المتوقعة - إذا تواجدت - لكل برنامج ، هذه الأنشطة سوف تعكس التعاون الذى تم التوصل إليه فى الملحق رقم (١) بشأن أولويات القطاع بصفة عامة .

---

(١) لن يتم اعتبار الآتى تغييرات جوهرية لأغراض هذا البند : التغييرات البسيطة للنطاق ، أو فترة الأداء أو الميزانية مثل مد تاريخ الانتهاء من العطاء ستة شهور ، بما فيها جدول المعلومات المشار إليه بالمرفق (٢) .

سابعاً - المتابعة والتقييم:

سوف تستخدم المؤشرات الموضحة بالبند الثالث المذكور بعاليه في قياس تحقيق إنجازات هدف البرنامج ومجالاته وعناصره الخاصين بهذه الاتفاقية ويمكن أن توثر على توزيع الموارد المالية .

وسيتم إجراء تقييم شبه سنوى لكل نشاط . هذه التقييمات قد تفحص ما تحقق لكل نشاط والنتائج المرجوة والحكومة المصرية بالاشتراك مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتقييم الأثر الشامل للأنشطة فى الاتفاقية وعمل توصية للدروس المستفادة لتحسين الأداء وتبادل النتائج مع الجهة المناظرة من الحكومة المصرية .

ثامناً - الخطة المالية:

ترد الخطة المالية التوضيحية لهذه الأنشطة فى الجدول الملحق بهذه الاتفاقية . ويجوز إدخال تعديلات على الخطة المالية من قبل ممثلى الطرفين دون الحاجة إلى إجراء تعديل رسمى للاتفاقية ، ويكون ذلك شريطة ألا تؤدى التعديلات إلى تجاوز المساهمة المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمبلغ المنصوص عليه فى البند (٣ - ١) من هذه الاتفاقية .

مرفق ٢ - نموذج جدول المعلومات :

جدول معلومات العطاءات فى إطار اتفاقية المساعدة سيقدم بانتظام (يتوقع بشكل ربع سنوى على الأكثر أو كما يمكن الاتفاق عليه بين الطرفين كتابةً) لأغراض معلوماتية فقط ، يعكس العطاءات الجديدة أو تعديل جوهرى[١] لنطاق العطاء القائم .

اسم المنفذ الرئيسى	الفترة التقديرية للتنفيذ	الميزانية التقديرية	الأنشطة	المواقع الجغرافية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية

التعريفات :

اسم المنفذ الرئيسى : هو اسم الشريك المنفذ الذى يوقع على العطاء مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

الفترة التقديرية للتنفيذ : هى فترة من الوقت المتاح للعطاء لاستكمال شروط العطاء .

الميزانية التقديرية : هى المبلغ المخصص لتنفيذ العطاء .

الأنشطة : هى التداخلات التى تنفذ كجزء من تنفيذ العطاء من قبل شريك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المنفذ من أجل تحقيق الأهداف المحددة فى إطار اتفاقية المساعدة .

الموقع الجغرافى : هو المنطقة المادية المتوقع تنفيذ التداخلات بها .

الجهة المناظرة من الحكومة المصرية : هى جهة الحكومة المصرية (أو الجهات) المناظرة لمشروع أو برنامج محدد .

---

(١) لن يتم اعتبار الآتى تغييرات جوهرية لأغراض هذا الجدول : التغييرات البسيطة للنطاق ، أو فترة الأداء أو الميزانية مثل مد تاريخ الانتهاء من العطاء ستة شهور .

الخطة المالية التوضيحية

للتعديل الثامن لاتفاقية مساعدة مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة رقم (٢٩٤/١-٢٦٣)

النشـــــــاط	الالتزامات السابقة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (بالدولار الأمريكى)	الالتزامات الحالية (بالدولار الأمريكى)	إجمالى الالتزامات حتى تاريخه (بالدولار الأمريكى)	الالتزامات المستقبلية المتوقعة للوكالة الأمريكية (بالدولار الأمريكى)	إجمالى المخطط لمساهمة الوكالة الأمريكية (بالدولار الأمريكى)	إجمالى مساهمة الحكومة المصرية (*) بالجنيه المصرى
إدارة العدالة الجنائية	٩٠٠٠٠٠٠	-	٩٠٠٠٠٠٠	-	٩٠٠٠٠٠٠	
القضاء الأسرى	٨٢٤١٠٠٠	-	٨٢٤١٠٠٠	-	٨٢٤١٠٠٠	
اللامركزية	٧٠٥١٣٨٠	-	٧٠٥١٣٨٠	-	٧٠٥١٣٨٠	
تطوير الإعلام	٦٧٩٩٢٩٩	-	٦٧٩٩٢٩٩	-	٦٧٩٩٢٩٩	
حقوق الإنسان	٢٠٠٠٠٠٠	-	٢٠٠٠٠٠٠	-	٢٠٠٠٠٠٠	
دعم الهيئات شبه الحكومية	٩١٣٦٣٥	-	٩١٣٦٣٥	-	٩١٣٦٣٥	
تقييم إدارة البرنامج	٦٤٤٦٨٦	-	٦٤٤٦٨٦	-	٦٤٤٦٨٦	
الإجمالى الفرعى طبقاً لاتفاقية الهدف الاستراتيجى	٣٤٦٥٠٠٠٠	-	٣٤٦٥٠٠٠٠	-	٣٤٦٥٠٠٠٠	٦٧٤٢٠٠
٢-١ سيادة القانون وحقوق الإنسان	٣٧١٧٣٧٥٥	٢٩٤٠٠٠٠	٤٠١١٣٧٥٥	٢٦٥٠٠٠٠	٤٢٧٦٣٧٥٥	
٢-١-٣ النظام القضائى	٢١١٤٣٨٣٣	٢٢٥٠٠٠٠	٢٣٣٩٣٨٣٣	٢٦٥٠٠٠٠	٢٦٠٤٣٨٣٣	
٢-١-٤ حقوق الإنسان	١٥٧٢٧١٥٥	-	١٥٧٢٧١٥٥	-	١٥٧٢٧١٥٥	
٦-١-١ دعم البرنامج (سيادة القانون)	٣٠٢٧٦٧	٥٥٠٠٠٠	٨٥٢٧٦٧	-	٨٥٢٧٦٧	
٦-٢-١ الإدارة والإشراف (سيادة القانون)	-	١٤٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	-	١٤٠٠٠٠	
٢-٢ الحكم الرشيد	١٧٨١٠٧٨٢	٥٩٢٠٠٠٠	٢٣٧٣٠٧٨٢	-	٢٣٧٣٠٧٨٢	
٢-٢-٣ الحكومة المحلية واللامركزية	١٧٦٠٠٨٥٤	٥٧٠٠٠٠٠	٢٣٣٠٠٨٥٤	-	٢٣٣٠٠٨٥٤	
٦-١-١ دعم البرنامج (الحوكمة)	٢٠٩٩٢٨	١٠٠٠٠٠	٣٠٩٩٢٨	-	٣٠٩٩٢٨	
٦-٢-١ الإدارة والإشراف (الحكم الرشيد)	-	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	-	١٢٠٠٠٠	
٢-٤ المجتمع المدنى	٨٨٣٨٤٥٩	-	٨٨٣٨٤٥٩	-	٨٨٣٨٤٥٩	
٢-٤-٢ الإصلاح الإعلامى وحرية المعلومات	٨٧٠٠٤٠٩	-	٨٧٠٠٤٠٩	-	٨٧٠٠٤٠٩	
٦-١-١ دعم البرنامج (المجتمع المدنى)	١٣٨٠٥٠	-	١٣٨٠٥٠	-	١٣٨٠٥٠	
الإجمالى الفرعى طبقاً لمجالات البرنامج	٦٣٨٢٢٩٩٦	٨٨٦٠٠٠٠	٧٢٦٨٢٩٩٦	٢٦٥٠٠٠٠	٧٥٣٣٢٩٩٦	٢٥٤٩٨٠٠
الإجمالى	٩٨٤٧٢٩٩٦	٨٨٦٠٠٠٠	١٠٧٣٣٢٩٩٦	٢٦٥٠٠٠٠	١٠٩٩٨٢٩٩٦	٣٢٢٤٠٠٠

(*) المساهمة المقدمة من ج. م. ع من حـ/ الـ ٨٠٠ - FT تمثل مدفوعات حصة المقاول الأمريكى من التأمينات الاجتماعية وتذاكر الطيران .

قرار وزير الخارجية

رقم ١ لسنة ٢٠١٥

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم (٢٤) الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١/١٥ بشأن الموافقة على التعديل الثامن لاتفاقية المساعدة والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٥/١/١٩ ؛

قـــــرر :

(مـــادة وحيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية التعديل الثامن لاتفاقية المساعدة والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة .

ويعمل بهذا التعديل اعتباراً من ٢٠١٤/٩/٣٠

صدر بتاريخ ٢٠١٥/٢/١

وزير الخارجية

سامح شكرى